TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

South Sudan State Challenges and Opportunities

Dr. Defaf Kamil Khadim*
Baghdad University - Center for Strategic and International Studies

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 30 April 2019
- Accepted 27 June 2019
- Available online 17 Sept. 2019

Keywords:
- The failed state
- The fragile states index
- Naivasha peace agreement
- The southern Sudan state
- The civil war
- International Studies

Abstract: The failed state is known as "a the failed state is known as "a weak or inactive state with little control over much of its territory" and, according to the 2016 Fragile States Index of the U.S. Foreign Policy Journal, South Sudan ranked first out of 178 countries. Due to the most important factors:

First: the loss of the authority's effective control over its territory: the loss of the authority's right to use legitimate force on the ground that governs it, with a loss of legitimacy in decision-making and implementation and its inability to provide public services.
Secondly: the weakness and disappearance of state structures: the lack of state or infrastructure, which has made the southern state a model for the failed states of the world, especially since it is unable to manage its affairs and is powerless and incapacitated not only on itself but also on the neighboring states.
Third: The weak economy: the southern economy suffers from the lack of projects with the phenomenon of corruption and looting of oil funds, as well as the weakness of infrastructure represented by the weakness of the main sectors, especially the agricultural sector, and the inability of the state to provide jobs, adequate health care and the construction of schools and housing,
Fourthly: the corruption of the ruling elite is one of the most important reasons that contributed to the failure of the state, President (Slivakir) admitted that billions of Sudanese pounds have been embezzled, and there were no arrests of the embezzlers, even the anti-corruption body suffers from a lack of local resources to the extent that it is unable to pay Rent its offices.

* **Corresponding Author:** Defaf Kamil Khadim**, E-Mail:** dhifafkakaji@yahoo.com **,Tel:**00964 07714212842 **,**
Affiliation: Baghdad University - Center for Strategic and International Studies

Human rights violations: as a result of violence by security forces against civilian populations and journalists critical of the Government, in addition to killing, theft and destruction of property, lack of access to hospitals and schools for ordinary people in South Sudan, and thieves of public funds They send their sons abroad and receive the best medical services, so that the name of South Sudan has become synonymous with corruption.

In addition, the South is unable to dispense with privileged relations with Sudan due to geographical location and historical relations between the north and the south. The State of South Sudan has proved to be the same as rival ethnic groups, opposing political forces and factions, each seeking to control the country or the oil

دولة جنوب السودان التحديات والفرص

م.د . ضفاف كامل كاظم

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 30/ نيسان /2019
- القبول : 27/ حزيران/2019
- النشر المباشر : 17/ايلول/2019

الكلمات المفتاحية :

- الدولة الفاشلة
- مؤشر الدول الهشة
- اتفاق نيفاشا للسلام
- دولة جنوب السودان
- الحرب الاهلية
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تُعرف الدولة الفاشلة بأنها (الدولة الضعيفة أو غير الفاعلة والتي لا تمتلك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها)، وبحسب مؤشر الدول الهشة لعام 2016 الذي يصدر عن مجلة السياسة الخارجية الأمريكية لعام2016 احتلت دولة جنوب السودان المرتبة الأولى من أصل 178 دولة فاشلة. بسبب عدة عوامل أهمها:

أولاً_ فقدان السلطة سيطرتها على أراضيها: فقدان السلطة حقها في إستخدام القوة المشروعة على الأرضي التي تحكمها، مع فقدان الشرعية في إتخاذ القرارات وتنفيذها وعجزها عن توفير الخدمات العامة.

ثانيا_ ضعف وتلاشي هياكل الدولة: عدم توافر مقومات الدولة أو البنية الأساسية، مما جعل الدولة الجنوبية نموذجا للدول الفاشلة في العالم، خصوصا وإنها غير قادرة على إدارة شؤونها وعئبا ليس فقط على نفسها وإنما على الدول المجاورة .

ثالثا: ضعف الإقتصاد: يعاني الإقتصاد الجنوبي من عدم توفر المشاريع مع ظاهرة الفساد ونهب أموال النفط، فضلا ضعف البنى التحتية المتمثل في ضعف القطاعات الرئيسة وخصوصا القطاع الزراعي، وعدم إمكانية الدولة في توفير فرص العمل والرعاية الصحية الكافية وبناء المدارس والمساكن، وبعد أعوام من الإستقلال لا يزال 50% من السكان يعيشون تحت خط الفقر مع إرتفاع معدلات الأمية .

رابعا_ فساد النخبة الحاكمة: ويعد أحد أهم الأسباب التي أسهمت في فشل الدولة، فقد أعترف الرئيس (سليفاكير) بأن مليارات الجنيهات السودانية تعرضت للإختلاس، ولم تكن هناك إعتقالات للمختلسين، حتى إن هيئة مكافحة الفساد تعاني من قلة الموارد المحلية لدرجة إنها غير قادرة على دفع إيجار مكاتبها.

خامسا_ إنتهاكات حقوق الإنسان: جراء العنف الذي تمارسه القوات الأمنية ضد السكان المدنيين والصحفيين الذين ينتقدون الحكومة، إضافة الى القتل والسرقة وتدمير الممتلكات، وعدم إمكانية وصول الأشخاص العاديين في جنوب السودان الى المستشفيات والمدارس، وسارقي الأموال العامة يرسلون إبنائهم للخارج ويحصلون على أفضل الخدمات الطبية، حتى أصبح أسم جنوب السودان مرادف للفساد .

وإزاء هذا الوضع كان من الطبيعي إن يطالب كثيرون في الغرب بعودة الوحدة مع الشمال، لاسيما في ظل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية وخطر المجاعة والصراع الدموي بين الجماعات، وسيطرة المتمردين على المناطق الغنية بالنفط في الجنوب .

هذا فضلا عن عدم مقدرة دولة الجنوب الإستغناء عن علاقات متميزة مع السودان بفعل الموقع الجغرافي والعلاقات التاريخية بين أبناء الشمال والجنوب. وثبت إن دولة جنوب السودان لا تزال كما هي جماعات إثنية متصارعة وقوى وفصائل سياسية متصارعة يسعى كل منها للسيطرة على البلاد أو حقول النفط.

المقدمة :

أحدث دول القارة الافريقية خرجت للوجود رسميا في التاسع من تموز عام 2011، بموجب الاستفتاء الذي أجري في التاسع من كانون الثاني من نفس العام والذي جاءت نتائجه لصالح الانفصال عن جمهورية السودان الديمقراطية، عاصمتها جوبا تولت الحركة الشعبية مقاليد الحكم فيها بعد ما تحولت من حركة تمرد مسلحة الى حزب سياسي، وتحول جناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان الى القوات المسلحة لجنوب السودان، فيما تولى (سلفاكير ميارديت) رئاسة الدولة. يحدها السودان شمالا وأثيوبيا شرقا وكينيا واوغندا في الجنوب وجمهورية الكونغو الديمقراطية في الجنوب الغربي وجمهورية افريقيا الوسطى في الغرب (**أنظر الخارطة رقم 1**)، يحكم جنوب السودان نظام ديمقراطي لامركزي متعدد الأعراق والأديان.

وتم الاعتراف بدولة جنوب السودان وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وانضمت الى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وأصبحت عضوا في منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، وتلقت العديد من المساعدات الاقتصادية والإنسانية، مع الأخذ بنظر الإعتبار إنها مارست مهام الدولة المستقلة منذ توقيع اتفاق نيفاشا للسلام عام 2005 (الموقعة بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم في شمال السودان وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان في إقليم الجنوب)، إذ انها تمتلك جيشا وعلما ونشيدا وطنيا، وتحتفظ بشبكة من العلاقات الدولية، ولم تحقق أي إنجاز في ظل الحكم الذاتي وكان اداءها ضعيفا في أمور سياستها الداخلية، وظلت تعاني بعد الانفصال من العديد من المشاكل والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما يثبت ان الانفصال ليس هو الحل لمشكلة عدم الاندماج الوطني في الدول المتعددة إثنيا، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية ان تضعه في ثاني أعلى درجة على مؤشر الدول الفاشلة.

ومع الانفصال، ارتفعت المخاوف من انعدام الامن الداخلي والعدوان الخارجي، فلم يتفق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على العديد من القضايا ما بعد الاستفتاء ومنها (المواطنة، تقاسم الموارد، الحدود وغيرها)، وبقيت هذه المسائل نقاط اشتعال رئيسة للعنف الحالي والمستقبلي. لذلك تستند هذه الدراسة على اجراء نظرة عامة حول تشكيل دولة جديدة مستقرة، والتعرف على مختلف أنواع الصراعات التي

تواجهها ، فبالإضافة الى المشاكل العالقة مع الشمال، هناك مشاكل أخرى تجلت في تفاقم الازمات الاقتصادية والإنسانية جراء اندلاع الحرب الاهلية عام 2013 التي هددت كيان الدولة ، واستمرار الاقتتال بين الجماعات الاثنية المسلحة، الامر الذي يثير تساؤلات حول مستقبل الدولة ومدى قدرتها في الحفاظ على الاستقرار.

وعلية يسعى البحث الى دراسة أهم تلك المشاكل والتحديات التي واجهتها دولة جنوب السودان بعد الانفصال،

وينطلق من **إشكالية** مفادها:

نجم من انفصال جنوب السودان عن الشمال السوداني قيام دولة غير مستقرة تواجه صعوبات عدة، مثلت تحديا حاسما لتأمين الفصل السلمي بين الشمال والجنوب السوداني، والى تشكيل دولة غير مستقرة مليئة بالصراعات، وكان للإنفصال تكلفة كبيرة لطرفي السودان والمحيطين الإقليمي والدولي، وتسعى هذه الدراسة التعرف على اهم التداعيات التي واجهتها الدولة الوليدة، وعليه ما تطرحه الدراسة من تساؤلات تتمحور حول ما تأثيرات الانفصال في دولة جنوب السودان المستقلة؟ وما التحديات الداخلية التي واجهتها بعد الانفصال؟ وعلاقتها مع شمال السودان بعد الانفصال؟ وهل تملك دولة جنوب السودان المقومات اللازمة لاستكمال بناءها؟ وهل تتمكن من البقاء والصمود أمام تلك التحديات وما هو مستقبلها؟

ولغرض الإجابة على تلك التساؤلات ينطلق البحث من **فرض** مفاده:

عندما تكون الدولة مفروضة من الخارج وليس نتاج عملية تطورية طبيعية كما هو الحال في دولة جنوب السودان، التي تعد صنيعة خارجية (الولايات المتحدة الامريكية ،إسرائيل والأمم المتحدة)، والتي تفتقر الى شروط قيام الدولة المستقرة والحديثة، فهناك العديد من الاثار التي تترتب على ذلك الانفصال ، خاصة في ظل الانشقاقات السياسية، والاقتتال بين الجماعات الاثنية، والافتقار الى القدرة الاقتصادية التي تؤهل الجنوب ليكون دولة مستقرة وناهضة، فضلا عن هشاشة الدولة، إذ تعاني الدولة الهشة من تفشي الصراع وفشل جهود التنمية وانتشار الفقر، وتبني سياسات تقوم على عدم المساواة والاقصاء السياسي والاقتصادي، وهو ما انطبق على الوضع في جنوب السودان.

ولغرض اختبار الفرضية واثبات مدى صحتها او عدمه نحاول الإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال المحاور الاتية:

المبحث الأول: مفهوم الدولة الفاشلة.

المبحث الثاني: تحديات دولة جنوب السودان بعد الانفصال وتشمل ثلاث مطالب:

المطلب الأول: التحديات السياسية.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية.

المطلب الثالث: المشاكل العالقة مع جمهورية السودان الديمقراطية.

المبحث الثالث: مستقبل دولة جنوب السودان.

المبحث الأول

مفهوم الدولة الفاشلة

قسم (سيت كابلان Seth Kaplan) أستاذ الدراسات الدولية في جامعة جونز هوبكنز الامريكية أنواع الدول في دراسة بعنوان (التمييز بين الدول القوية والدول الهشة والدول في المراحل الانتقالية)، **فالدولة القوية** هي الدولة التي تتمتع بسيادة كاملة على حدودها وتوفر لمواطنيها فرصا سياسية جديدة، وتحتل مركزا متقدما في المؤشرات الاقتصادية والحقوقية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومؤشرات الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ومؤشرات منظمة الشفافية العالمية، وتقرير الحريات العالمية في مؤسسة Freedom (house)، والدولة القوية قادرة على حماية مواطنيها من العنف السياسي والجنائي، وتضمن الحريات المدنية والسياسية وتوفر مناخا مشجعا للنمو الاقتصادي والاستثمار، يسود فيها حكم القانون ويتمتع قضائها بالاستقلال، بنيتها التحتية جيدة وتعمل على صيانة خدمات الطرق والاتصالات.[1] ويقصد **بالدولة الهشة أو الرخوة Soft state:** بانها الدولة التي تعاني من بعض نقاط الضعف في ببنية نظامها، وتواجه عدم استقرار لسنوات قادمة، وتختلف عن الدولة التي تمر في مرحلة انتقالية في أولا: درجة التماسك الاجتماعي، تجزئة الهوية السياسية، ثانيا: مستوى قدرتها وقوتها المؤسسية. وظهر مؤخرا أيضا ما يعرف **بدولة الأزمات** وهي الدولة التي تقع تحت ضغط حاد وتكون غير قادرة على إدارة الصراعات والصدمات مثل الازمات الاقتصادية، الازمات الصحية، ازمة النظام الدستورية، ويمكن ان تعالج وممكن ان تنتقل من دولة أزمات الى دولة فاشلة. وهناك **الدولة الضعيفة** التي تعاني من بعض ملامح الدولة الفاشلة، الا انها قادرة على تأدية بعض امورها بشكل جيد، على الرغم من بنيتها التحتية مدمرة وخدماتها ضعيفة وغير ملائمة، ولكنها لم تفقد السيطرة على حدودها. أما **الدولة الفاشلة** فهي (الدولة الضعيفة أو غير الفاعلة والتي لا تمتلك إلا القليل من السيطرة على جزء كبير من أراضيها)،[2] وأهم سماتها[1]:

---

[1] احمد عليبة، الأنماط الخمسة للدولة المأزوقة، شبكة الانترنت العالمية، موقع الاهرام المسائي، متوفر على الرابط: www.massai.ahram.org.eg/newsQ/50/238577.aspx. .

[2] دلال محمود السيد، متلازمة التدهور بحثا عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، عدد 208، ابريل 2017، ص ص 7-10.

1. تواجه قواتها المسلحة (الجيش والشرطة) انتفاضة مسلحة تقودها معارضة او مجاميع انفصالية، واضطرابات بين المدنيين، مع معارضة للحكومة القائمة.
2. الحروب الأهلية لأسباب اثنية، دينية، اجتماعية.
3. عدم قدرتها على حماية حدودها وفقدانها السيطرة على أجزاء من أراضيها.
4. لا تقدم الدولة خدمات ملائمة(صحية، تعليمية، قانونية) بسبب حالة غياب الامن وهو الخدمة الأساسية التي يجب ان توفرها الدولة.
5. مؤسساتها ضعيفة وبنيتها التحتية مدمرة، استشراء الفساد المالي والإداري، واعتمادها في إدارة أمورها اليومية عليه في جميع مؤسساتها.
6. مؤشرات ضعيفة للناتج المحلي ونصيب الفرد، وارتفاع التضخم وفقدان سيطرتها على عملتها المحلية والقطاع المالي.

وهو ما ينطبق على دولة جنوب السودان، فحسب مؤشر الدول الهشة* (والذي كان يعرف بمؤشر الدول الفاشلة سابقا) لعام 2016 الذي يصدر عن مجلة السياسة الخارجية الأمريكية لعام2016 أحتلت دولة جنوب السودان المرتبة الأولى من أصل 178 دولة فاشلة في العالم. [2] فعلى الرغم من تصريحات القادة الجنوبيون بأن إنفصال الجنوب سيكون بمثابة دولة جديدة غنية بالنفط، ستتحول بسرعة الى مدينة إستثمارات تشبه

---

[1] عدنان كاظم جبار، مروة سامي جودة، تقييم مؤشرات الدولة الهشة، **مجلة أوروك للعلوم الإنسانية**، جامعة المثنى، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر،2018، ص ص 221-222.

* مقياس الدول الفاشلة (The Failed States index) يصدر عنه قائمة بترتيب الدول حسب درجة اخفاقها، وفقا لمؤشرات إقتصادية، إجتماعية، سياسية، وامنية واصبح هذا المقياس يحظى باهتمام وسائل الاعلام العالمية، ودوائر صنع القرار في الدول الكبرى، وجاء ظهور هذا المقياس نتيجة لتراكم دراسات ظهرت منذ ستينات القرن العشرين، والذي بدأ بدراسة أوضاع الدول والنظم السياسية خاصة الدول الأفريقية التي خرجت من وطأة الاستعمار. للمزيد أنظر: رنا أبو عمرة، مأزق الخصوصية وعوامل الانهيار في مؤشر الدول الفاشلة، **ملحق اتجاهات نظرية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ابريل 2016، ص 19.

[2] د. رامي عاشور، جنوب السودان من الانفصال الى التردي في الصراع الاثني، ، **ملحق تحولات استراتيجية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، عدد 208، ابريل 2017، ص ص33-31.

مدينة دبي بهدف تشجيع الجنوبيين على إختيار حق الإنفصال في الإستفتاء الذي عقد في 11/يناير/2011، وثبت العكس تماما بعد الإنفصال، بسبب عوامل عدة تمثلت بالاتي[1]:

أولاً_ فقدان السلطة القائمة سيطرتها الفعلية على أراضيها: فقدان السلطة حقها في إستخدام القوة المشروعة على الأرضي التي تحكمها، مع فقدان الشرعية في إتخاذ القرارات وتنفيذها وعجزها عن توفير الخدمات العامة.

ثانيا_ ضعف وتلاشي هياكل الدولة: عدم توافر مقومات الدولة أو البنية الأساسية، مما جعل الدولة الجنوبية تكون نموذجا للدول الفاشلة في العالم، خصوصا وإنها عاجزة غير قادرة على إدارة شؤونها وعئبا ليس فقط على نفسها وإنما على الدول المجاروة، هذا فضلا عن الصراع على السلطة بين الحركة السياسية الحاكمة والمعارضة، وأوشكت هذه الصراعات الداخلية ان تتحول الى حروب إقليمية عديدة مع دول الجوار بسبب الإمتدادت الإثنية خصوصا في أوغندا وكينيا، فضلا عن دعم شمال السودان لتمرد المعارضة بالسلاح لخلق حالة من الفوضى.

ثالثا: ضعف الإقتصاد: يعاني الإقتصاد الجنوبي من عدم توفر المشاريع مع ظاهرة الفساد ونهب أموال النفط، فضلا عن الفقر الذي أدى الى إقتتال الجماعات الإثنية على خلفية سرقات الماشية من بعضها البعض، هذا فضلا ضعف البنى التحتية المتمثل في ضعف القطاعات الرئيسة وخصوصا القطاع الزراعي رغم توفر الإمكانات والثروة الحيوانية الهائلة، ومع هذا يستورد جنوب السودان كل موارده الغذائية تقريبا، وعدم إمكانية الدولة في توفير فرص العمل والرعاية الصحية الكافية وبناء المدارس والمساكن، وبعد أعوام من الإستقلال لا يزال 50% من السكان يعيشون تحت خط الفقر مع إرتفاع معدلات الأمية.

رابعا_ فساد النخبة الحاكمة: ويعد أحد أهم الأسباب التي أسهمت في فشل الدولة، فقد أعترف (سليفاكير) بأن مليارات الجنيهات السودانية تعرضت للإختلاس، ولم تكن هناك إعتقالات للمختلسين، حتى إن هيئة مكافحة الفساد تعاني من قلة الموارد المحلية لدرجة إنها غير قادرة على دفع إيجار مكاتبها.

---

[1] د. حمدي عبد الرحمن، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والافريقية، في: مجموعة باحثين، **انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص**(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 299-302.

خامسا_ إنتهاكات حقوق الإنسان: جراء العنف الذي تمارسه القوات الأمنية ضد السكان المدنيين والصحفيين الذين ينتقدون الحكومة، إضافة الى القتل والسرقة وتدمير الممتلكات، وعدم إمكانية وصول الأشخاص العاديين في جنوب السودان الى المستشفيات والمدارس، وسارقي الأموال العامة يرسلون إبنائهم للخارج ويحصلون على أفضل الخدمات الطبية، حتى أصبح أسم جنوب السودان مرادف للفساد.

وإزاء هذا الوضع كان من الطبيعي إن يطالب كثيرون في الغرب بعودة الوحدة مع الشمال، وكشف الرئيس السوداني السابق (عمر البشير) إن حكومته تلقت إعتذرات ومن قوى دولية عملت على الإنفصال، وتطالب الأن بعودة النظر في الأنفصال وإعادة الوحدة بين السودان ودولة جنوب السودان. لاسيما في ظل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، هذا فضلا عن عدم مقدرة دولة الجنوب الإستغناء عن علاقات متميزة مع السودان بفعل الموقع الجغرافي والعلاقات التاريخية بين أبناء الشمال والجنوب. وربما يرى الرافضون للوحدة إنه فات الأوان بعد الإنفصال بسبب نظام البشير الذي لا يسعى الى الإصلاحات الدستورية الجذرية، مع إصراره على تطبيق الشرعية الإسلامية التي يرفضها الجنوبيون. وثبت إن دولة جنوب السودان لا تزال كما هي جماعات إثنية وقوى وفصائل سياسية متصارعة يسعى كل منها للسيطرة على البلاد أو حقول النفط.

ووفقا لتلك المؤشرات فإن انفصال جنوب السودان تحول الى نموذج للدولة الفاشلة شأنه شان الصومال، وهذا ما نحاول إثباته في المبحث الثاني من الدراسة.

المبحث الثاني

تحديات دولة جنوب السودان بعد الانفصال

واجهت دولة جنوب السودان تحديات في مرحلة ما بعد الانفصال، مع تعقد وبطء الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، وتنوعت تلك التحديات لتشمل جميع مفاصل الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل أثر على استقرارها وقدرتها على القيام بواجبتها كدولة مستقرة بعد الانفصال، وانقسمت تلك التحديات الى تحديات سياسية، وتحديات إقتصادية، فضلا عن المشاكل التي لم تحل مع إقليم الشمال وكانت محل نزاع بين الاقليمين قبل الانفصال وبعده، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث من الدراسة.

المطلب الأول

التحديات السياسية

أبرز وأهم وأكبر التحديات السياسية التي واجهها الجنوب بعد الانفصال هو الصراعات الداخلية، التي تقف وراءها عوامل محددة، حتى باتت عملية معقدة ومتعددة الابعاد في كثير من الحالات، وتعددت مكوناتها وأبرزها ما يلي:

أ. **الصراع على السلطة:** فعلى الرغم من تشكيل أول حكومة بعد الاستقلال في 2011/8/26 إلا إن المشهد السياسي بقي غير مستقرا، بسبب الانشقاقات التي حصلت بين التيارات السياسية الجنوبية، وازدادت حدتها بسبب هيمنة الحركة الشعبية لتحرير السودان متمثلة بشخص (الرئيس سلفاكير ميارديت) وهو من جماعة الدنكا، وانتهاكه للدستور وانغماسه في ممارسات فاسدة وهيمنته على إدارة الحكم، واستبعاده لبعض الشخصيات والأحزاب السياسية بحجة عدم مشاركتها في النضال من اجل الانفصال أو اتهامها بأن لديها علاقات مع مليشيات مسلحة في الخرطوم[1].

هذا فضلا عن الدخول في صراع بسبب المنافسة على السلطة والنفوذ بينه وبين معارضيه وعلى رأسهم نائيه (رياك مشار) من جماعة النوير واتهامه بالقيام بمحاولة انقلابية ضده، الا ان السبب الحقيقي وراء ذلك هو قيام الرئيس (سلفاكير) في تموز 2013 بأكبر تغيير وزاري في حكومته، أطاح بمعارضيه واولهم نائبه (رياك مشار) وأحال (باقان أموم) الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان الى التحقيق جراء تصريحاته التي انتقدت عمل الحكومة، و(ديق ألور) وزير الدولة الأسبق، و(ربيكا جارنج) أرملة مؤسس الحركة الشعبية جون قرنق وغيرهم من المعارضين.[2] وعلى أثر ذلك نشبت معارك في تشرين الثاني من العام2013 بين الفصائل المتخاصمة، وتوسعت الحرب الى حرب أهلية أستمرت نحو عامين لتشمل ولايات عدة من جنوب السودان تخللتها مجازر ذات طابع إثني بين جماعتي الدنكا والنوير راح ضحيتها ما يقارب ثلاثة ملايين

---

[1] د. أيمن شبانة، أفاق التسوية السياسية غي جنوب السودان، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الإهرام، العدد204،أبريل2016، ص 164.

[2] حرب جنوب السودان: متوالية التقسيم والانفصال، **سلسلة تقارير**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو2016، ص1.

شخص وأدت الى نزوح الكثيرين داخل وخارج البلاد بسبب الحروب والمجاعة[1]، وأصبح الصراع أكثر خطورة مع سيطرة قوات التمرد الموالية (لرياك مشار) على سبع ولايات جنوبية، قبل ان تتجه الى ولايتي الوحدة وأعالي النيل المنتجتين للنفط في جنوب السودان، مما زاد الأوضاع خطورة في ظل تزايد احتمال توقف تصدير النفط من الجنوب عبر ميناء بورتسودان على البحر الأحمر[2].

ويتضح من ذلك، إن الصراع أتخذ بعدا إثنيا أثر اصطفاف القوى والمليشيات المسلحة خلف القيادات المتصارعة على أسس إثنية، وسببه الرئيس في حقيقة الأمر هو المنافسة ومحاولة السيطرة على مقدرات الدولة من الثروة والسلطة، وغذته النزاعات الإثنية القديمة وانه غير مدفوع بدوافع دينية أو سياسية أو أيديلوجية.

وتفجرت الصراعات بين القيادات الجنوبية بصورة علنية بين القيادات الجنوبية، بعد ان أعلن (رياك مشار) بعد ان أعفي من منصبه، إنه ينوي الترشيح لمنصب الرئيس في انتخابات عام 2015 التي لم تحصل أصلا، ووقف الى جانبه العديد من المسؤولين السابقين الذين أعفاهم الرئيس (سلفاكير ميراديت) في اطار جهده للتخلص من القادة التاريخيين الذين قادوا حرب التحرير، لمنع الرئيس سلفاكير من الحصول على فترة رئاسية ثانية.

وفي أب/ 2015 وبعد ضغط دولي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الدولي لوقف القتال، وقع الطرفان في العاصمة الإثيوبية (أديس أبابا) إتفاقية رعتها دول الجوار الأفريقية لتشكيل حكومة انتقالية لمدة سنتان تضم أعضاء من الطرفين وتكون مهمتها الأساسية الأعداد لإنتخابات عامة. ولم تحترم بنود الاتفاق بسبب الشكوك بين الطرفين. وتجدد القتال بعد فرار (رياك مشار) من العاصمة جوبا، وخلف ما يقارب 300 قتيل من بينهم اكثر من ثلاثين مدنيا وتصاعدت حدة الاشتباكات واستخدمت الأسلحة الثقيلة، وامتدت اعمال العنف الى مناطق واسعة من البلاد. وعلى أثر ذلك، أحتلت دولة جنوب السودان المركز الثاني على مؤشر الدول الهشة. واصدر رئيس الجنوب قرارا بعزل (رياك مشار) وتعين (تعبان دينق) محله وهو من أهالي النوير، واعتقد الرئيس ان تعينه مرضي للنوير، ولكن نظرا للكاريزما التي يتمتع بها مشار أبقت الصراع مستمرا والقتال الدامي واجبر ثلثي السكان على النزوح. وفي شباط /2016 أعاد (سلفاكير) تسمية (رياك مشار) نائبا له، وفي نيسان من نفس العام وافق الأخير على العودة الى جوبا وأقسم اليمين

[1] د. ايمن شبانة، مصدر سبق ذكر، ص 164.

[2] المصدر نفسه، ص 167.

الدستورية كخطوة لتعزيز الثقة والسلام، وبقي كلا الطرفين ينظر بعين الشك الى هذه الاتفاقية المفروضة من الخارج ويعارض تنفيذها، وقاد ذلك الى اشتباكات بين الحين والأخر، حتى انفجر الصراع بصورة شاملة بعد أسبوع، وتحول الى صراع محلي مدفوع بثارات قبلية ارتكبت جرائم تطهير عرقي وتغيير في التركيبة السكانية لبعض المناطق على أساس قبلي عشائري[1]. ورغم الانتكاسة التي لحقت بإتفاقية السلام جراء عودة القتال بين قطبي الصراع، أقرت (منظمة الايجاد) في حزيران/2016 إحتواء (رياك مشار) في جنوب أفريقيا وتجنيب البلاد مخاطر حرب شاملة، خاصة وان هذا الاتفاق وقع عليه الطرفان ووافقت جميع الأحزاب السياسية على التوقيع عليه لانه يضمن تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية[2].

وفي عام 2018 بدأت وساطة الرئيس السابق (عمر البشير) بين (سلفاكير ميراديت)و(رياك مشار) مع رئيس جمهورية أوغندا(يوري موسيفني) وتمكن من الضغط على الطرفين لوضع توافق مبدئي لانهاء كل اشكال الصراع المسلح وتشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية وتوقيع اعلان الخرطوم في 27/حزيران/2018.[3] ومن الواضح ان كلا الدولتين ترغبان بإنهاء الصراع، فإثيوبيا ترغب في طي صفحة النزوح وعدم الاستقرار الأمني في المناطق الحدودية مع الجنوب، بينما تنظر الخرطوم لجني ثمار السلام بالحصول على عوائد مالية تتمثل في رسوم عبور نفط الجنوب الذي توقف طيلة سنوات الصراع. ورحب رئيس الوزراء الإثيوبي(أبي أحمد علي) بذلك، خلال كلمة افتتاح قمة منظمة الايجاد فائلا((توقيع اتفاق السلام سينهي معاناة شعب جنوب السودان)[4]

ولاتزال هناك شكوك حول مدى التزام الأطراف بالاتفاق خاصة من قبل دول الترويكا(الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، والنرويج) أعلنت في بيان لها بالقول((ما تزال تساورنا الشكوك حول مدى التزام الأطراف باتفاقية وقف العدائيات)).

---

[1] حرب جنوب السودان : متوالية التقسيم والانفصال، مصدر سبق ذكره، ص ص 1-2.

[2] جنوب السودان صفيح ساخن منذ الانفصال، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الأتي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/12/

[3] المصدر نفسه، ص ص 3-6.

[4] محمد مصطفى جامع، اتفاق سلام جنوب السودان بعد 6 أشهر: هدوء نسبي والتمويل أبرز العقبات، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://www.noonpost.com/content/27259.

وبعد مضي ستة أشهر من توقيع اتفاق سلام جنوب السودان لاتزال هناك عقبات تواجهه، في وقت تشارف فيه المدة الانتقالية على الانتهاء والمقدرة بثمانية أشهر على نهايتها رغم حالة الهدوء النسبي وعدم اندلاع مواجهات طيلة هذه المدة منذ توقيع الاتفاقية. وللحفاظ على تثبيت الاتفاق على الأرض وعدم تجدد الاشتباكات أضفي عليه طابعا دينيا، فمن المقرر ان يستضيف البابا فرنسيس زعماء جنوب السودان المنقسمين في الفاتيكان لمساعدتهم على تعزيز اتفاق السلام الذي يهدف لإنهاء الحرب الأهلية في أحدث دولة في العالم[1].

ويتضح من ذلك، ان قطبي الصراع يسعيان دائما للسيطرة على السلطة واكبر مساحة من الأراضي خاصة التي تحتوي على حقول النفط، بغض النظر عن أي تسوية سياسية فرضها دول الجوار أو المجتمع الدولي.

ب. **العنف القبلي:** يتكون المجتمع في جنوب السودان من ثلاث مجموعات بشرية رئيسة، اكبرها المجموعة النيلية التي تمثل 65% من مجموع السكان، والتي تضم القبائل ذات النفوذ السياسي الأكبر قبائل الدنكا تمثل 40% من المجموعة النيلية وهي القبيلة التي ينتمي اليها الرئيس (سلفاكير) ، وتاتي قبيلة النوير في المرتبة الثانية ويشكلون نحو 20% وهي القبيلة التي ينتمي اليها (رياك مشار) نائب الرئيس المقال، ثم تاتي قبيلة الشلك بنسبة 5% وهي القبيلة التي ينتمي اليها (بافان اموم) الأمين العام للحركة الشعبية (ولام اكول) احد قيادات الحركة التاريخية.[2] (**أنظر الخارطة -2- توضح توزيع الجماعات الاثنية في دولة جنوب السودان**) وتشكل الصراعات الإثنية احدى العقبات الأمنية التي تواجه الجنوب بعد الاستقلال خصوصا وان بحوزة تلك المجاميع الأسلحة، ولجأت بعض الجماعات والأحزاب التي همشت في اطار اتفاق نيفاشا للسلام عام 2005* الى

---

[1] المصدر فسه.

[2] د. أماني الطويل، تعقيدات الصراع في جنوب السودان، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الإهرام، العدد197، يوليو2014،ص ص 134-135.

* اتفاق السلام الشامل أو ما تعرف باتفاق نيفاشا للسلام الموقعة عام 2005 الموقعة بين حكومة جمهورية السودان ممثلة بحزب المؤتمر الوطني برئاسة الرئيس السوداني السابق عمر البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة في إقليم الجنوب وزعيهما جون قارنق، والتي أوقفت أطول حرب أهلية دارت في أفريقيا لقرابة عشرون عام، وسميت باسم المدينة الاقتصادية في كينيا على بحيرة (نيفاشا) في الشمال الغربي. للمزيد من التفصيل عن بنود الاتفاقية أنظر: http://www.presidency.gov.sd/uploads/%D8%A5%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84.pdf

استغلال الانقسامات مما شكل خطورة على الامن والاستقرار الداخلي، فضلا عن ان حكومة الجنوب تواجه مشكلة نزع أسلحة تلك الجماعات خصوصا وانها فاقدة الثقة بقدرة الحكومة على حماية الجماعات المنزوعة السلاح.

واحد مصادر العنف القبلي هو طبيعة الازمة في المجتمعات المحلية التي تتصارع بشراسة على الموارد في ضوء عدم الثقة في مؤسسات الدولة وتحت مظلة انعدام الامن االغذائي، والتنازع على حقوق الأرض لإحتوائها على مصادر معدنية والملكية والمياه وتزايد العداوة بين الرعويين على سعر الماشية، كما يلعب توافر الأسلحة الصغيرة سببا في تأجيج الصراعات المسلحة في المجتمعات المحلية. وإزددادت حالات الصراع المجتمعي بين المجموعات الرعوية أمثال حوادث العنف بين قبائل (المورلى ولونوير)، و(الدنكا والنوير) وتسليح المدنيين في ولاية جونجلي وأمتد ليشمل ولايات أخرى مثل ولاية (البحيرات والوارب)، حتى تصاعدت مستويات العنف في جنوب السودان ووصلت أعلى معدلاتها في الفترة من 2009-2011، وهو الصراع الذي اسفر عن نزوح 350 الف شخص ومقتل 2500 شخص[1] مما أسهمت في زعزعة الاستقرار وشكلت أحد العقبات الأمنية التي تواجه الجنوب بعد الانفصال.

جـ. الجيش الشعبي: أثر الإنقسام الإثني ما بين جماعتي الدنكا والنوير على بنية الجيش، مما جعلتها تعاني من الانقسام اكثر من التماسك، هذا فضلا عن دمج الميليشيات المسلحة التي كانت تعمل لحساب الخرطوم في الجيش بعد عام 2011 أسهمت في مزيد من تلك الانقسامات، يضاف الى ذلك تأثر الجيش بالانحيازات القبلية بما جعله يتسبب في العديد من الصراعات المسلحة اثناء جمعه للأسلحة الصغيرة من المدنيين كمحاولة من الدولة للسيطرة على العنف القبلي[2]، وطبقا لذلك فان الجيش يعد احد تحديات بناء الاستقرار في دولة جنوب السودان، كما ان إعادة هيكلته على أساس قومي تعد بالغة الصعوبة في ضوء الافتقاد الى عملية اندماج وطني في جنوب السودان.

ويمكننا القول، تعددت مصادر الصراع الداخلي في دولة جنوب السودان بعد الانفصال، وأوضح ذلك الصراع ان هناك قطبي قوة رئيس يسعيان الى تقاسم السيطرة على البلاد، بغض النظر عن أي تسوية

---

[1] د. امال الطويل، مصدر سبق ذكره، ص 134-135.

[2] د. المصدر نفسه، ص 135.

سياسية مقروضة من الخارج إقليمية أو دولية، وبدت الأمور تتجه الى التفتيت مع عجز كل من اطراف الصراع السيطرة على حلفائه وانقسام القبائل الكبرى الى عشائر متناحرة لا تتورع عن استخدام كل أنواع الأسلحة لتحقيق غايتها وصولا الى التطهير الاثني، فأساس الصراع في دولة جنوب السودان هو صراع على الأرض اكثر من كونه صراعا سياسيا بين أحزاب متطاحنة، واخذت المواجهة المسلحة طابعا اثنيا، مما زادت الوضع سوءا، لان خروج الوضع عن السيطرة يهدد الامن والاستقرار ويفقد الدولة سيطرتها وبشكل يؤثر على البلاد ويؤدي الى مواجهة تحديات أخرى واهمها التحديات الاقتصادية، خاصة اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان تحسين الامن مهم لتحقيق النمو الاقتصادي. وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي من الدراسة.

المطلب الثاني

التحديات الاقتصادية

يعد اقتصاد دولة جنوب السودان واحد من أضعف وأكثر الاقتصادات تخلفا على مستوى العالم[1]، وأختلف كثير من المحللين حول إمكانيات جنوب السودان في إقامة دولة لها قوام اقتصادي متمثل بهياكل مؤسسية وسياسات اقتصادية تدير شؤون موارد الجنوب من ناحية وتتعامل مع المجتمع الدولي من ناحية أخرى، فالبعض رأى عدم توفر المقومات الاقتصادية للدولة وضعفها، فمنذ استقلال السودان عام 1956* وحتى توقيع اتفاق نيفاشا للسلام في عام 2005 حجم المساهمة الحقيقية لإقليم جنوب السودان في الاقتصاد القومي تكاد تكون معدومة، بسبب السياسة البريطانية التي عمدت منذ ذلك الحين على اغلاق الجنوب وعزله عن إقليم الشمال تمهيدا لإنفصاله، ثم الصراعات والحروب الاهلية التي أعاقت أي تنمية او تطور اقتصادي

[1] Nina Elbagir, South Sudanese celebrate the birth of their nation, Archive,CNN,9/7/2011, Available at: http://edition.cnn.com/2011/WORLD/africa/07/09/sudan.new.nation/index.html

* كان السودان وجنوب السودان جزءا من مصر اثناء pكم الدولة العثمانية، ثم وقع تحت الحكم الأنجلو–مصري حتى تم استقلاله عام 1956. سرعان ما اندلعت الحرب الاهلية عام 1955 –1982 من اجل المطالبة بالحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، والذي تحقق عام 1972 وفق اتفاق أديس أبابا واستمر الوضع حتى اندلاع الحرب الاهلية الثانية عام 1983 استمرت لغاية توقيع اتفاق نيفاشا للسلام عام 2005 ،ووفقا لذلك الاتفاق منح الجنوب مدة حكم ذاتي امدها ست سنوات يعقبها استفتاء حول الانفصال عن الشمال او لا، وكانت نتيجة الاستفتاء لصالح الانفصال الذي اجري في كانون الاني 2011 توصيتا بنسبة 98.8% من السكان لصالح الانفصال أصبحت جمهورية جنوب السودان دولة مستقلة في 2011/7/9.للمزيد أنظر: د. إبراهيم نصر الدين،دراسات في النظم السياسية الافريقية (القاهرة:دار اكتشاف، 2010)،ص 52–53.

في الجنوب. بل ان الجنوب له تأثير سلبي على الإقتصاد السوداني لاعتماده على إقليم الشمال وأيضا لزيادة المصروفات الأمنية والعسكرية لمواجهة نفقات الحروب الاهلية. وما بعد اتفاق نيفاشا وما ترتب عليه من قسمة للموارد بين الجنوب والشمال فقد نزايد حجم الموارد المحولة للجنوب والتي قدرت بعشرة مليارات دولار حتى عام 2007 فقط.[1] وبشكل عام كان اقتصاد الجنوب قبل ظهور النفط ضعيفا في كل المجالات وتتمثل المظاهر الدالة على ذلك ، في ضعف البنية التحتية كالطرق وخدمات المياه والكهرباء والاتصالات والمرافق العمرانية بشكل عام، وبدائية الإنتاج الاقتصادي الذي لم تمتد اليه يد التحديث ولم تدخله الآلة وظل محصورا في الزراعة التقليدية اليدوية والرعي غير المنظم، بالإضافة الى ان العمالة ظلت غير ماهرة وغير مدربة نتيجة النزوح وضعف المؤسسات التعليمية وبالتالي أصبح المورد البشري غير قادر على قيادة برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية. وأيضا ضعف النشاط التجاري حيث انحصرت التجارة في تبادل السلع الغذائية الضرورية بصيغة المقايضة مع دول الجوار.[2] وعانى البلد من ازمات اقتصادية حادة بسبب مخلفات الحروب التي طال امدها لعقدين من الزمن، والتي جعلت السودان افقر الدول في العالم وحرمانه من البنى التحتية الاقتصادية خاصة في الجنوب.

ومع الانفصال ازداد الوضع سوءا وعانى البلد من تحديات اقتصادية تفوق تقدمه، فاستمر تداعي اقتصاد دولة جنوب السودان بنسبة (6.9 %) في عام 2018 [3]، نتيجة للحرب الأهلية التي حصلت عام 2013، خصوصا وان دولة الجنوب هي اكثر الدول العالم اعتمادا على النفط والذي تراجع انتاجه لأدنى مستوى بسببها، فسجلت معدلات تراجعه حوالي 46.3 مليون برميل في عام 2017 بعد ما كان (60.2) مليون برميل عام 2014 وبنسبة اقل ما كان ينتج قبل الاستقلال وفقا لمعطيات صندوق النقد البنك والنقد

[1] د. فرج عبد الفتاح فرج، جنوب السودان: المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد51، يناير 2011، ص ص 77–78.

[2]Zondo Sakala,South Suda_ InfrastructureAction Plan: A Program For Sustained Strong_Economy Groth,African **Development Bank Group**,Tunis,2013,pp. 23-25.

[3] ***فرانسيس ميبك، تداعي الإقتصاد ، وزيادة عائدات النفط ، بدون تقليل التضخم وإنعدام الأمن الغذائي، 13/أيلول/2018، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني الاتي: http://mail.sudanile.com/index.php/***

الدوليين، ومن المتوقع ان يبقى انتاج النفط بهذا المستوى خلال الفترة 2018–2021 ومن المحتمل ان يتراجع في السنوات القادمة. هذا مع ارتفاع معدلات التضخم بحوالي 88.5% في الفترة الممتدة من حزيران2017–حزيران 2018[1] (**أنظر المخطط رقم–1–**)، والذي قاد الى ارتفاع أسعار السلع وانعدام الأمن الغذائي ، ولم تتمكن الحكومة من الإيفاء بالاحتياجات الغذائية مما أدى الى مواجهة صعوبات في المناطق الحضرية والريفية، على الرغم من ان دولة جنوب السودان تمتلك أراض واسعة ومن أغنى دول العالم في وفرة الأراضي الزراعية ووفرة المياه والموارد المعدنية مقابل قلة عدد السكان والتي تمثل أساس للتنمية، الا ان المحاصيل الزراعية والبذور دمرت بالكامل مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية جراء الحرب الدائرة في تلك الأراضي، جراء إستخدام تلك الموارد في ممارسات فاسدة وفي الصراعات وهو ما أطلق عليه(لعنة الموارد)[2]، وزادت حدة الفقر وأصبحت دولة جنوب السودان من أفقر دول العالم وفقا للمؤشر العالمي لخط الفقر لعام 2016 (**أنظر الجدول رقم–1–**)، ونقص الأنشطة الاقتصادية مثل المدارس، المستشفيات مع الافتقار الى مصادر تنوع الدخل، وتراجع قيمة العملة الوطنية امام الدولار، وتدني انتاج البلاد من النفط الذي تعتمد عليه خزينة الدولة بنسبة 90%[3]، مع عدم القدرة على الإيفاء برواتب الموظفين بالخدمة المدنية، وتفاقم الأوضاع المعيشية جراء الغلاء والتضخم المتسارع، فتراجعت الأوضاع بعد ست سنوات من الاستقلال، والمواطنون يعيشون بالاسى لان الاستقلال لم يحقق تعديل الأوضاع.

وبتلك الخصائص والسمات المميزة لاقتصاد الجنوب على الرغم من زيادة العائدات النفطية، الا ان هذا العامل بمفرده لن يستطيع ان يحدث تغير وذلك بسبب عدم مرونة معظم العوامل والمتغيرات الاقتصادية مثل البنية التحتية والقدرات الإنتاجية المحدودة. والحاجة الى بناء مؤسسي وتشريعات اقتصادية ومالية

---

[1] المصدر نفسه.

[2] د. اماني الطويل، مصدر سبق ذكرهن ص ص 302–303.

[3] **أحمد فضل**، التضخم والدولار يقيدانه.. اقتصاد السودان لا يزال تحت الصدمة، 2019/1/7، شبكة الانترنت العالمية،

الموقع الاليكتروني الاتي:

https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/1/7/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-2019

ملائمة وتأهيل وتطوير العنصر البشري. يضاف الى ذلك انغلاق اقتصاد الجنوب واعتماده على دول الجوار مما يرهنه للأجندات الأمنية والسياسية والاقتصادية لهذه الدول، كما يجب الاخذ بنظر الاعتبار الصراعات القبلية وتحديات تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وكذلك اثر الاجندة السياسية الخارجية على استقرار الدولة الجديدة خاصة وان بعضها تطمع في استخدام الجنوب كمصدر للتوتر السياسي في المنطقة أو مع إقليم الشمال (جمهورية السودان الديمقراطية).

المطلب الثالث

المشاكل العالقة مع إقليم الشمال

لا تزال هناك مجموعة من القضايا العالقة والشائكة مع دولة شمال السودان او ما تسمى رسميا بـ(جمهورية السودان الديمقراطية)، والتي يجب التفاوض حولها لتسير العلاقات بينهما بصورة طبيعية، والتي لم يحلها اتفاق نيفاشا للسلام عام 2005 واجلها الى الاستفتاء عليها في مرحلة ما بعد الانفصال وأهمها:

أ. **ترسيم الحدود:** من بين المسائل التي لم يحسمها اتفاق نيفاشا للسلام مشكلة المناطق الحدودية التي بقيت بؤرة تنذر بالانفجار في أي لحظة، فهناك مناطق حدودية رئيسة محل نزاع بين الطرفين، وأبرز المناطق الانتقالية المتنازع عليها والتي ورد ذكرها في اتفاق نيفاشا للسلام عام 2005، النيل الأزرق الشريط الحدودي الفاصل بين الاقليمين الشمالي والجنوبي (**أنظر الخارطة رقم-3-**)، جنوب كردفان التي تضم حقل هجليج النفطي، وأبيي التي منحت وضعا خاصا) (**أنظر الخارطة رقم _4_**)، (ويؤدي عدم التوصل الى حل بشأنها بين حكومتي السودان وحكومة جنوب السودان الى تهديد السلام والامن في الإقليم كله، وذلك بسبب طبيعة السياق الاجتماعي والاقتصادي لهذه المناطق الذي يتسم بالضعف والهشاشة نظرا للنزاعات المحلية على قضايا ملكية الأراضي وعدم قدرة أجهزة الحكم التعامل معها، هذا الى جانب تسليح الجماعات* القاطنة فيها مما يسهل عودة الصراع في المناطق الحدودية اذا ما لبيت مطالب تلك

* تضم المناطق الحدودية المشتركة بين دولتي السودان وجنوب السودان، قبائل عربية تابعة لإقليم شمال السودان تمتهن الرعي وهي(الرزيقات، المسيرية الحمراء، المسيرية الزرقاء الحوازمة، الرفاعة، الفلانة)، أما القبائل الجنوبية التابعة لإقليم الجنوب قبل الانفصال وتضم: (مالوال الجنوبية، الدنكا نقوك، باناروا دنكا، دينكا دمابان، مابان)، وتفاعلت فيما بينها عبر قرون، وكانت

الجماعات، لاسيما وانها تعتقد همشت ولم يأخذ برأيها عند التفاوض على الحدود بين الشمال والجنوب. [1] وسوف نتناول هذه المناطق بشيء من التفصيل.

1. **منطقة النيل الأزرق:** تعد من المناطق ذات الموقع الاستراتيجي، إذ يمر في أراضيها النيل الأزرق الذي يرفد نهر النيل بنحو 85% من ايراداته وتتمتع بثروات طبيعية مهمة، وكانت أحد أهم الممالك الإسلامية في السودان، وضعت تحت ولاية الحركة الشعبية لجنوب السودان عام 2010 وعاشت حالة من الاحتقان السياسي طوال العام الذي تلا الانتخابات وزاد الاحتقان بعد اعلان الانفصال لوجود الحركة الشعبية في بعض مدنها بشكل يهدد الامن الوطني لإقليم الشمال. [2]

2. **منطقة جنوب كردفان(جبال النوبة):** تتمتع هذه المنطقة بموقع جيواستراتيجي مهم بحكم امتدادها في مناطق تماس بين الشمال والجنوب، الامر الذ يجعلها مؤهلة للقيام بدور يخدم الامن الوطني السوداني ويتصل بأمن الدول العربية ولاسيما ان سكان هذه المنطقة يعدون انفسهم الاقدر على تأدية دور التواصل الحضاري بين العرب وافريقيا بحكم هويتهم الثقافية القائمة على ثنائية الافريقية والإسلام، ظلت هذه المنطقة هدفا للحركة الشعبية ومنحت المشاركة بالحكم فيها بحكم اتفاق نيفاشا مما جعل المنطقة تصبح منطقة استقطاب حاد بين الطرفين وبعد الانفصال دخلت حالة حرب وفتحت الباب لتدخلات اجنبية والتي بدأت تسعى لأحداث ازمة مثل ازمة دارفور فيها[3]، ولاتزال هذه المنطقة تعيش حالة عدم الاطمئنان بسبب سياسة الحكومة وسبب احتلال قوات الحركة لأجزاء واسعة منها ولاستمرارها في تشكيل حالة عدم استقرار وتشكيل تهديد بعض ابناء هذه المنطقة من قبائل النوبة مع حكومة الجنوب ضد الشمال اثناء الحرب لانهم عانوا من التهميش والاضطهاد، ووقفت القبائل العربية والرعوية الى جانب حكومة الشمال، وبدأت

مناطقها تتسم بالتمازج السكاني، ولم يكن الانفصال جزءا من ثقافتها، اذ اعتمدت تلك القبائل في حركتها على مفهوم الحدود الناعمة التي تسمح بحرية انتقال الافراد والسلع دون أي معوقات. للمزيد من التفصيل أنظر: أسامة أحمد عيدروس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، **مجلة سياسات عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد31،اذار2018، ص 49.

[1] حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 303.

[2] محمد حسب الرسول، دولة جنوب السودان والامن القومي العربي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد411،أيار، 2013 ص 87.

[3] المصدر نفسه.

قوات الحكومة مهاجمة مناطقهم، وتسبب في فرار ما يقارب 30–40 الف شخص من المدينة ونقلوا في مخيمات من قبل قوات الامن والأمم المتحدة.[1] وعلى الرغم من الإقرار الدستوري بان كلا من هاتين المنطقتين يتبعان لشمال السودان الا انهما اعطيا حق المشورة الشعبية، لتحديد شعور مواطني ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق تجاه الشمال او الجنوب، وليس بخاف كان للانفصال اثارا سلبية على كلتا المنطقتين، وعلى منطقة النيل الأزرق بصورة أعمق من حالة جنوب كردفان، إذ يشترك مواطنو النيل الأزرق مع جنوب السودان في ملامحهم الزنجية وثقافتهم الافريقية، الى جانب اعتناقهم المسيحية وبعض الديانات التقليدية الأخرى[2]، ومن ناحية أخرى فان النضال المشترك والأيديولوجية الفكرية التي ربطت بين النيل الأزرق وجنوب السودان وهو ما يهدد العلاقة بينهم وبين شمال السودان.

3.**منطقة أبيي:** تقع في غرب ولاية كردفان، سكانها مزيج من قبائل المسيرية العربية والزنوج وتعد جسرا بين الشمال والجنوب، أصبحت هذه المنطقة الغنية بالنفط محل نزاع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية(قبل الانفصال)، ودخلت في غموض بسبب اتفاق نيفاشا للسلام الذي منحها حق إجراء استفتاء لسكانها ليصبحوا جزءا من الشمال أو من الجنوب، واحيلت الى التحكيم الدولي والذي اصدر حكمه عام 2009 وقضي بتقسيم المنطقة بين الطرفين وبطريقة لم ترض سكانها ولم يحسم موضوعها(**أنظر الخارطة رقم–5–**)، وان ترك الوضع فيها دون حل سوف يؤدي الى عودة النزاع في السودان، تسكنها قبائل المسيرية العربية في شمالها والمدعومة من قبل حكومة الخرطوم، وقبائل الدنكا نوك في جنوبها والتي تدعمها الحركة الشعبية في الجنوب، وتنافست القبيلتان على حقوقهما في المنطقة، اذ انكرت قبائل الدنكا نقوك حق قبائل المسيرية المشاركة في التصويت على الاستفتاء المزمع اجراءه بحجة انها قبائل غير مستقرة في أبيي وتتنقل لأغراض الرعي لبضعة أشهر ثم تهاجر الى الشمال بقية العام، اما وجهة نظر الشمال فأن أبيي هي موطن وارض المستقر لقبائل المسيرية العربية ويهاجرون بسبب الظروف المناخية، وأخذت قبائل المسيرية تهدد من جانبها اللجوء للسلاح اذا لم تستجيب لمطالبها الخاصة بحق التصويت

[1] Ted Dagne, The Republic of South Sudan: Opportunities and Challenges for Africa's Newest Country, **Congressional Research Service,** 2011,www.crs.gov.p.6.

[2] د. حمدي عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 305.

من أجل تحديد تبعية إقليم أبيي الإدارية.[1] وعلى الرغم من التوصل لعدة اتفاقيات لنزع التوتر الا انها لم تنفذ معظمها، وتمسك الرئيس الجنوبي(سلفاكير مياريديت) بالوسائل السلمية لحل الازمة ورفضت حكومة السودان سحب قواتها من أبيي بعد ان احتلتها في 21/تموز/2011، حتى تم التوصل لاتفاق مشترك في اواخر العام 2011 لوضع سياسات امنية وآلية لضمان أمن الحدود، ووضع منطقة حدود مشتركة الا انهم لم يتوصلوا الى اتفاق ترسيم الحدود، وسحبت القوات المشتركة من كلا الطرفين وحلت محلها قوات اثيوبية لحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وبقى الاتفاق المؤقت ساري المفعول حتى يتم التوصل الى اتفاق نهائي بين الطرفين.[2] ويبقى إحتمال إندلاع حرب أهلية قائما فيها، فالوضع في أبيي لديه القدرة على التدهور والدخول في مواجهة مسلحة هذا ما أكده القرار الصادر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ان الوضع في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان مازال يشكل خطرا يهدد الامن والسلم الدوليين[3]، أو من الممكن ان تتعاون الجماعات القاطنة فيها للانفصال عن السودان بأكمله وانشاء دولة جديدة أخرى.

وما يمكن ملاحظته من ذلك، ان المناطق محل النزاع والتي لم يتوصل لحل بشانها بين الطرفين قبل او بعد الانفصال، اغلبها مناطق غنية بالموارد النفطية وللولايات المتحدة مطامع فيها، ولها مقومات تاريخية وحضارية وجغرافية هذا فضلا عن الوجود العربي فيها والذي يمكن ان يعزز التواصل العربي الافريقي، ولإدراك أهمية هذه المناطق بمقوماتها الاقتصادية التي يمكن ان تسهم في تقوية الامن الوطني السوداني ,والذي ينعكس إيجابيا على الامن العربي.

ولم يتم لحد الان التوصل الى ترسيم للحدود نهائي بين الدولتين، واتفقتا في الاونة الأخيرة وبدعم من الاتحاد الافريقي على تشكيل لجنة مشتركة في تشرين الأول من العام 2019 لتنفيذ اتفاقية للتعاون المشترك من اجل ترسيم الحدود والبالغ طولها(الفين واربعمائة كيلومتر مربع)، وبدأت الاجتماعات في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان الديمقراطية، وأوضح رئيس اللجنة المشتركة لترسيم الحدود بدولة جنوب السودان(داريوس قرنق) بالقول(ان ترسيم الحدود ليس لخلق حواجز بين البلدين وانما لخلق مناطق

---

[1] محمد حسب الرسول، مصدر سبق ذكره، ص 88.

[2] Ted Dagne, Op.cit, pp.4-5.

[3] غوتيريش يقدم 3 مقترحا بشأن بعثة (يونيسفا) في أبيي، 2019/10/24، الموقع الاليكتروني الاتي: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%BA%D9%88%D8%A

مستقرة تستطيع كل دولة ممارسة سياستها داخل حدودها)[1]، ويتضح من ذلك، إن عملية حسم القضايا المتعلقة بملكية الأراضي والسيطرة على النفط والموارد الطبيعية له أهمية بالنسبة للدولتين من أجل تجنب عودة الصراع والتوتر في المناطق الحدودية.

ب. **المواطنة:** أحد أهم النزاعات القائمة بين جمهوريتي السودان تتعلق بالمواطنة والإقامة، فلم يوضح اتفاق السلام الشامل مصير الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال بعد الانفصال والشماليون الذين يعيشون في الجنوب، وتشير التقديرات الى ان هناك مليوني جنوبي يعيشون في الشمال[2]، واقترح حزب المؤتمر الوطني الحاكم في شمال السودان، أي شخص يعتبر مؤهلا للتصويت في الاستفتاء على المواطنة الجنوبية سيفقد حقوق المواطنة في الشمال، ومع الاستفتاء كان هناك خوف حول ما سيحدث للجنوبيين في الشمال منذ ان صوت الجنوبيين للاستقلال. وفقا لذلك فأن حزب الوطني الحاكم في شمال السودان يجادل على ان الجنوبيين في الشمال سيخسرون جنسيتهم السودانية، وإلغاء حقهم بالتوظيف والملكية والاقامة والدخول الى شمال السودان، وسينهي هذا القرار حق المواطنين الجنوبيين الذين يعملون في مؤسسات حكومية مختلفة في الشمال لاسيما في الجيش والشرطة، ووفقا لذلك سيعود العديد من القادة السياسيين والعسكريين الى الجنوب السوداني بعد سنوات من العمل في الشمال ولم تتوفر هياكل مؤسسية لاستيعابهم فضلا عن إن هناك شكوك حولهم كجواسيس يعملون لحساب المليشيات المسلحة في الشمال .[3] وحددت الحكومة السودانية في شمال السودان يوم 8/نيسان/2012 موعدا نهائيا لمغادرة كافة الجنوبيين أو تسوية وضعهم كمقيمين، ومن جانبها أقترحت الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة في الجنوب منح مواطني البلدين حق المواطنة السودانية، ومن ثم وجب عليهم تسوية أوضاعهم أما بالمغادرة أو تأمين الإقامة كأجانب. أما بالنسبة للمواطنين المقيمين في كلا البلدين كانوا يرغبون بالاحتفاظ بحق الإقامة الطوعي للعودة، ولم تكن أي من الحكومتين على إستعداد لتقديم حق الجنسية المزدوجة، باعتبار ان منح الجنوبيين

---

[1] برهام عبد المنعم، بدعم افريقي انطلاق اجتماعات لجنة ترسيم الحدود بين الخرطوم وجوبا، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84 -

[2] African Union Archives, *The Comprehensive Peace Agreement Between The Government of The Republic of The Sudan and The Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army* (document is in the author's possession).

[3] *Idem*.

في الشمال الجنسية المزدوجة قد يغير من ولاءهم للجنوب ويعاني من المضايقات. من ناحية أخرى قد تؤدي الجنسية المزدوجة الى تحسين العلاقات بين الشمال والجنوب على المدى الطويل، الحل الاخر هو ان يكون للشمال والجنوب علاقة خاصة.[1] وهذا يعني ان الشماليين في الجنوب لا يحتاجون الى الحصول على الجنسية الجنوبية ولكن سيتم معاملتهم بالتساوي مع نظرائهم الجنوبيين، هذا ينبغي ان ينطبق على الجنوبيين بالشمال، ولا يحتاج الشماليون والجنوبيون الى جواز سفر لعبور حدودهم الدولية المشتركة اما عن طريق البر او البحر. [2] وطرح الطرفان مبادرة للاتفاق لمنح مواطني الدولة الأخرى حق التمتع بحرية الإقامة والنقل واجراء الأنشطة الاقتصادية ولم يوقع أيا منهما عليه. وقد حذرت (المنظمة العالمية للاجئين) الجنوبيين في الشمال والشماليين في الجنوب بانهم قد يصبحون عديمي الجنسية وعرضة للهجمات بعد الانفصال[3]، ففي حالة سقوط الجنسية فان حقوف العمل والملكية والإقامة والدخول تتعرض لخطر اذا لم يتم الاتفاق عليها.

لذلك سيكون من المفيد للمجتمع الدولي مراقبة معاملة الجنوبيين في الشمال ومعاملة الشماليين في الجنوب. وقبل كل شيء يجب ان يكون جزءا من المشروع الذي ينبغي على الشمال والجنوب ان يتفقا عليه هو سلام جميع السودانيين ورفاهيتهم.

جـ. تقاسم الموارد:

أ. **إيرادات النفط:** يعتبر تقاسم عائدات النفط من المنافسات المهمة، ويعتمد كل من شمال وجنوب السودان إعتمادا كبيرا عليها، على الرغم من ان إقرار إتفاق السلام لعام 2005 تقاسم جنوب السودان ثروتها النفطية مع الخرطوم لمدة ست سنوات، ومنذ إستقلال الجنوب كان من الصعب التواصل الى صفقة جديدة، وكان ينغي أن يكون هناك مستوى معين من الإتفاق قبل الإستفتاء، فأن الفصل بين المنطقتين سيؤدي بشكل رئيسي الى زيادة عائدات النفط التي يتلقاها جنوب السودان، وبالتالي خفض الأرباح من التنقيب عن النفط للشمال، على الرغم من عدم إمتلاك الجنوب للبنى التحتية لبيع نفطه في السوق العالمية، إلا عن طريق

---

[1] Debay Tadesse, Post-Independence South Sudan: the challenges ahead, **working paper**, Inalian International political studies, No, 46,Feb,2012,pp.7-11.

[2] Debay Tadesseو Op.cit, p.11.

[3] محمد العقيد محمد، تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، **مجلة قراءات افريقية**، لندن، المنتدى الإسلامي، ابريل-يوليو 2011، ص 57.

الشمال وليس هناك خطوط أنابيب تربط حقوله النفطية ببلدان أخرى[1]، ويعتمد جنوب السودان على ميناء بورت سودان الذي يقع في الشمال (**أنظر الخارطة رقم-6-**)، وعلى مدى خمس سنوات سيتعين على جنوب السودان استئجار خط أنابيب النفط الشمالي والمصافي والمرافق في بورتسودان لبيع نفطه في غضون ذلك. وأمر رئيس جمهورية السودان الديمقراطية السابق (عمر البشير) بوقف نفط الجنوب من المرور بالأراضي السودانية اعتبارا من يوم (9/حزيران،2013) وذلك بعد ان صرح (انه سوف يوقف تدفق النفط اذا ما واصل جنوب السودان دعم المتمردين في عملياتهم داخل الأراضي السودانية)[2]، وهدد مرة أخرى بعدم السماح لجنوب السودان باستخدام بنيته التحتية مالم يدفع 32 دولار للبرميل الواحد، ومع بدأ المفاوضات أقترح جنوب السودان بانه لم تقبل الرسوم الكمركية فوق 7 دولار للبرميل الواحد من النفط من حقول النفط الجديدة، و4 دولار للبرميل من تلك الموجودة.[3] وأصر المسؤولون السودانيون الجنوبيون من جانبهم على بناء خط أنابيب نفط عبر كينيا الى المحيط الهندي أقل تكلفة من دفع رسوم النفط والتكرير التي تطلبها شمال السودان، وبعد ان أوقفت جوبا انتاجها من النفط اثر هذا الخلاف بشأن رسوم التصدير، توصل الطرفان الى عقد اتفاق مؤقت في أب/2012 على البدء بعمليات تصدير نفط الجنوب عبر موانئ الشمال لحاجة الأخير للعائدات النفطية، بعد ان تراجع نصيب السودان من الإنتاج النفطي بعد انفصال الجنوب عنه الى 55 الف برميل يومياً [4]، وجرى تمديد هذا الاتفاق لغاية كانون الثاني من العام الحالي 2019، وصرح وكيل وزارة الطاقة والتعدين(حامد سليمان) انه تقرر تمديد الاتفاق للمرة الثانية حتى أذار/2022، من باب حرص السودان على الانتفاع من تصدير نفط الجنوب بعد ان خسر معظم ثرواته النفطية مع انفصال الجنوب عام 2011.[5] والتحدي الأكبر لجنوب السودان صعوبة التوصل الى اتفاق نهائي مع الشمال على استخدام خط

---

[1] Ted Dagne, Op.cit . p.13-17.

[2] السودان يوقف نقل نغط جنوب السودان عبر أراضيه، BBCالعربية، في 8/حزيران/2013، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130608_sudan_oil_halt

[3] *Sudan's oil fee demand forces South to consider new pipeline*, - Sudan Tribune Plural news and views on Sudan.mht (accessed September 11, 2011). P.11.

[4] للمزيد أنظر: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.htm

[5] نازك شمام، الخرطوم وجوبا يوقعان اتفاقيات تعاون لزيادة الإنتاج النفطي، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

انابيب النفط والموانئ السودانية لتصدير نفطها واذا قررت حكومة السودان اغلاق خط الانابيب على الحكومة الجنوبية ان تأتي بأموال لإدارة البلاد.

ب. **مياه النيل:** لن يكون جنوب السودان قادرا على تغيير حقائق الجغرافيا باتجاه تدفق نهر النيل، ولكن من المعروف ان ولادة الدولة الجديدة ستؤثر على الديناميكيات السياسية لدول النيل، لكونها الدولة الحادية عشر التي تشترك في مياهه ومن المتوقع انها ستزيد من المنافسة الإقليمية، وسوف تعمل دول المنبع على إدخال الدولة الجديدة في معسكرها. خصوصا وإن الانفصال مكن دولة جنوب السودان من لعب دور الوسيط بين المنبع ودول المصب لتوزيع المياه، واستخدامها كوسيط في إعادة النظر باتفاقية توزيع مياه نهر النيل لصالح إسرائيل[1] بغية تفجير نزاعات مع دولة شمال السودان ومصر حول الحصص المائية، ويبدو ان الوجود الإسرائيلي الفاعل في جنوب السودان ودول حوض النيل الأخرى تحديدا سيؤدي الى إقامة تحالفات إقليمية جديدة تنال من امن الدول العربية المائي.

المبحث الثالث

مستقبل دولة جنوب السودان

يمكن تصور ثلاث احتمالات لمرحلة ما بعد الانفصال لدولة جنوب السودان وذلك على النحو الاتي:

الاحتمال الأول: يدفع باتجاه الدولة الفاشلة في الجنوب

ولذلك الاحتمال أسباب عدة، فدولة جنوب السودان لا تملك مقومات الدولة وتفتقر للخبرة في ادارتها، مع عدم تبلور مؤسسات الحكم والأحزاب السياسية فضلا عن الانشقاقات السياسية الحاصلة داخل السلطة (بين الدنكا والنوير)، وتنافسها على الحكم وجني مكاسب الانفصال، واستمرار سيطرتها على المدن الاستراتيجية ومقدرات الدولة خاصة الثروة النفطية والتي يقع معظمها في مناطق النوير. واستمرار التباين في المواقف السياسية وتعقد اتفاق التسوية السلمية، بالتزامن مع الانقسامات الاثنية واندلاع الصراعات القبلية في ظل استمرار استحواذها على السلاح دون رادع، والتي لا تزال تؤثر سلبا في طبيعة العلاقة بين طرفي الصراع الحاكمين في السلطة (الدنكا والنوير)، الامر الذي يقوض من دعائم الامن والاستقرار المجتمعي، وتصبح البلاد أمام حرب شاملة.[2] الى جانب تعثر الوصول الى تسوية القضايا العالقة مع شمال السودان. يرافق ذلك

---

[1] محمد العقيد محمد، مصدر سبق ذكره، ص 52.

[2] د. أيمن شبانة، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، **مجلة الشؤون الافريقية**، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، المجلد الثالث، العدد12، اكتوبر 2015، ص 79.

تدهور الاقتصاد جراء فشل حكومة الجنوب في أداء وظائفها التوزيعية، ولاسيما ما يتعلق بالخدمات العامة مثل المياه والكهرباء والغذاء، وكذلك مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والجسور والمنشأة العامة.

ومن المتوقع ان تستمر حالة عدم الاستقرار في جنوب السودان، وان تتناقص احتمالات تأسيس دولة مستقرة فيها على المدى القريب، وتشهد البلاد حالة عسكرة شعبية تحد من قدرة الحكومة على الحفاظ على القانون والنظام في مناطق عديدة او مراقبة الأسلحة في ايدي المقاتلين مما يزيد من احتمالات العنف المسلح.

ولذلك فان التسوية السلمية لن تؤمن لأبناء الجنوب الاستقرار المنشود، اذ يتطلب ذلك جهودا متواصلة لإيجاد هوية وطنية مشتركة تجمعهم، بما يعزز قيم المشاركة وعدم الاقصاء والالتزام بالدستور وتعزيز سيادة القانون، مع الاخذ بنمط تقاسم السلطة يقوم على صيغة توازنيه، تضمن تمثيلا عادلا للقوى السياسية والمكونات الاثنية. من خلال هذه الصياغة يمكن للجميع المشاركة في بناء الدولة والوصول الى مواقع السلطة والادارة، كل حسب وزنه وقوته العددية على نحو ما هو كائن في الدول متعددة الاثنيات.

الاحتمال الثاني: يدفع باتجاه دولة مستقلة ومستقرة في الجنوب

توفر الرغبة لدى شمال وجنوب السودان استمرار الانفصال، ووجود قيادات في صفوف حزب المؤتمر الوطني الحاكم ترى ان انفصال الجنوب هو الاختيار المفضل والحل الأمثل. ولعل الصورة الذهنية التي يحملها السودانيون بعضهم عن بعض تؤكد في كثير من الحالات فشل سياسات الاندماج الاجتماعي والتكامل الثقافي، ولعل ذلك يحد ذاته يعد أكبر تهديد للسودان الموحد. وربما يجسد ذلك موقف النازحين الجنوبيين في الشمال من الوحدة او الانفصال، حيث تبين ان اغلبهم ومنهم من عاش في الشمال جل حياته او ربما ولد وعاش فيه يؤيدون انفصال الجنوب وتأسيس دولتهم المستقلة وربما يكون ذلك مؤشرا الى تزايد نسبة المؤيدين للانفصال في الجنوب او بين صفوف الجنوبيين الذين يعيشون في الشتات خارج السودان. مع وصول طرفي السلطة الحاكمة(الحزب الحاكم والمعارضة) الى التسوية عبر التفاوض من خلال وسطاء دوليين واقليميين قادرين على انفاذ ما تم التوصل اليه من اتفاقيات(وهذا ما حدث مؤخرا)، بعد ان استنزف الصراع القدرات العسكرية والمالية والبشرية لكلا الطرفين، وتحمل الشعب أوضاع متردية.

يرافق ذلك مصلحة دول الجوار الإقليمي استقرار الوضع في جنوب السودان لان لاستمراره يهدد مصالح تلك الدول الاقتصادية ويزيد من تدفق اللاجئين واحتمال امتداد الاشتباكات المسلحة اليها خاصة في ظل التداخل الاثني بينها وبين جنوب السودان.[1] بالإضافة الى ان الولايات المتحدة الامريكية هي الداعم الأساسي لانفصال الجنوب، والتي تسعى الى السيطرة على منابع النفط، لن تقبل بتدهور الأوضاع في دولة جنوب

[1] المصدر السابق، ص 80-81.

السودان لما له من تداعيات سلبية على مصالحها ومخططاتها في المنطقة برمتها، ومن المتوقع ان تواصل جهود الوساطة المدعومة دوليا وإقليميا لتمهد الطريق نحو تقاسم السلطة على ان يصبح ذلك جهود حثيثة في المجتمع الدولي لتحقيق المصالح الوطنية وإعادة الاعمار وإعادة توطين اللاجئين والنازحين.

الاحتمال الثالث: الفوضى العارمة

هناك عوامل عديدة تساعد على انتشار الفوضى وتفشي العنف ومنها: مسالة النفط اذ توجد العديد من القضايا التي لا تزال معلقة مثل السيطرة على عملية الإنتاج التي يتحكم بها الشمال، وكذلك نقل النفط وتصديره، وعملية التوزيع بعيدة المدى للعوائد النفطية بين الشمال والجنوب. وجود ميليشيات مسلحة في مختلف مناطق السودان في الشمال والشرق والغرب والجنوب، وهو يعني تهديد الامن والسلام الاجتماعي في السودان، والدفع الى انتشار العنف السياسي. عدم ترسيم الحدود بشكل نهائي واستمرار النزاع حول منطقة أبيي حتى بعد صدور حكم محكمة التحكيم الدولية. عدم حسم بعض القضايا المهمة في الجنوب السوداني مثل الإصلاح الزراعي وملكية الأراضي، وهي ترتبط بالمناطق الثلاثة المتنازع عليها كذلك. عدم تحديد مصير المهجرين والنازحين، خصوصا الجنوبيون الذين يعيشون في الشمال، مما يساعد على خلق بيئة هشة وغير مستقرة تدفع الى العنف والفوضى بشكل غير محدود.

وأخيرا، فان احتمالات تحقق السيناريوهات الثلاث قائمة، ولكن الاحتمال الثاني قيام دولة مستقرة هو الأقرب الى التحقق في المستقبل المنظور، وذلك لالتزام المجتمع الدولي في تقديم دعم اللازم لدولة جنوب السودان وفي المقدمة الولايات المتحدة الامريكية، ولرغبة إقليمية لان خروج الوضع عن السيطرة يهدد دول افريقيا المجاورة التي تشهد إضرابات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية افريقيا الوسطى، هما جارتان لجنوب السودان، كما ان استئناف الحرب الاهلية في جنوب السودان تكون له اثاره الكبيرة في كل من اوغندا، كينيا، اثيوبيا، وهي دول لها حدود مشتركة مع جنوب السودان واصبح لها بعد الانفصال مصالح اقتصادية متنامية معه.

خاتمة

لم تنعم دولة جنوب السودان على نحو ثمان سنوات باستقرار وسلام، ومن الواضح ان جنوب السودان الدولة الاحدث عمرا في العالم تواجه أزمات داخلية منذ ولادتها حولتها الى دولة فاشلة أخرى شأنها شأن الصومال، فما زالت هناك العديد من المؤشرات التي تنذر بذلك. فدولة جنوب السودان تواجه جملة من التحديات ذات الجذور الممتدة لما قبل الانفصال، وخاصة الصراع بين الجماعات الاثنية الماسكة لزمام السلطة (الحكومة والمعارضة) والذي يقف حائلا امام الاستقرار السياسي وتداول السلطة بصورة سلمية، إضافة الى مشاكل التعددية الاثنية والصراعات بين الجماعات الاثنية التي تشكل تحديا لدولة ناشئة كدولة جنوب السودان، ويقع العبء على الدولة لمواجهة أزمات الاندماج والمشاركة والهوية التي قد تنتج عن هذا التباين اذا لم تتم إدارة التفاعلات الاجتماعية في المستقبل بصورة سلمية.

ولا يخفى ان طبيعة العلاقة بين مركزي السلطة في كل من الخرطوم وجوبا يغلب عليها طابع العداء والكراهية، وتعد احد مصادر الصراع والتوتر في مرحلة ما بعد الانفصال فالجنوب السوداني لايزال معتمدا من الناحية الاقتصادية على الشمال، كما انه يمثل دولة حبيسة لا يمكنها ان تطل على العالم الخارجي الا بالاعتماد على جيرانها، وافضل خيار لها ميناء مومباسا الكيني وميناء بورتسودان في الشمال، وفي كلا الحالتين يتعين على دولة جنوب السودان الدخول في علاقات تفاوضية وتساومية ليست بيسيرة، ومن المعلوم ان قدرة الحكومة الجنوبية على تحقيق التنمية الاقتصادية والاستثمار في قطاع البنية الأساسية بما يلبي حاجات وتطلعات شعب الجنوب يمثل احد التحديات الكبرى لمرحلة ما بعد الانفصال، وهو امر يحتاج الى مساندة دولية، بيد ان احتياطات الموارد الطبيعية الهائلة التي تزخر بها دولة الجنوب تمثل أساسا رصينا للرفاه والتنمية الاقتصادية، ولكن إدارتها بكفاءة تمثل تحديا بحد ذاته، لانها تذهب لتمويل الصراعات أو لحساب الطبقة الحاكمة. ومن الواضح تعقد المشهد السياسي والاجتماعي على الرغم من الفرص المتاحة لبناء هوية موحدة للسكان وبيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة.

كما ان اقتصاد الدولة الناشئ يحتاج الى بيئة امنية وسياسية داعمة له وجاذب لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية. كما يمكن لدولة جنوب السودان ان تستفيد من محيطها الجغرافي عبر دعم التعاون

الإقليمي بينها وبين محيطها لدعم اقتصادها. فما تزال دولة جنوب السودان تعتمد على العائدات النفطية ووكالات المعونات الأجنبية في ظل غياب الية تنظيمية لرأس المال المحلي، كذلك الفساد المتأصل في بنية النظام الإداري لحكومة الجنوب سوف يقف حجر عثرة امام قيام الدولة بواجباتها.

ومن الصعب البحث عن أي جانب إيجابي وذو مصداقية يجعل المرء ان يعتقد ان الطريق الى الإنفصال سيسير بدون أي مطبات. فأن التحدي الذي تثيره قضايا ما بعد الإنفصال في جنوب السودان هائل، والإستراتيجيات اللازمة لمواجهة هذا التحدي معقدة وبطيئة، وعليه أصبحت دولة جنوب السودان نموذجا للدولة الفاشلة. وحتى الانفصال الذي جرى بوصفه حلا لهيمنة الشمال العربي المسلم على الجنوب المسيحي الافريقي لا يبدو نهاية لمشاكل الدولة الجنوبية الجديدة، ما يعني ان الحل هو الانفصال لم يكن صحيحا لا في السودان ولافي أي دولة من دول المنطقة التي تصدر عن بعض مكوناتها دعوات للانفصال، فالحل يبقى في دولة المواطنة الجامعة لكل أبنائها بصرف النظر عن انتمائهم والتي تساوي في الحقوق والواجبات وتحترم خصوصيتهم الثقافية في الوقت ذاته. الا انه في حقيقة الامر كان انفصال جنوب السودان بدعم امريكي غربي واضح ، يجسد منطق إعادة صياغة المنطقتين العربية والافريقية جيوستراتيجيا، وذلك من خلال عمليات فك وتركيب بما يخدم المصالح والاهداف الغربية، وعلى الرغم من مخاطر تحول جنوب السودان الى نموذج دولة فاشلة مثل الصومال، فالهدف إعادة صياغة منطقة القرن الافريقي من جديد ليشمل نظم علمانية غير عربية موالية للغرب.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. د. إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية في أفريقيا (القاهرة: دار اكتشاف،2010).

2. مجموعة باحثين، انفصال جنوب السودان المخاطر والفرص (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

ب. البحوث والدراسات:

1. أسامة أحمد عيدروس، قضايا الحدود بين السودان وجنوب السودان، **مجلة سياسات عربية**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد31، اذار،2018.
2. د. أماني الطويل، تعقيدات الصراع في جنوب السودان، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الإهرام، العدد197، يوليو2014.
3. د. أيمن شبانة، أفاق التسوية السياسية غي جنوب السودان، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الإهرام، العدد204، أبريل2016.
4. د. أيمن شبانة، الحرب الأهلية ومستقبل الدولة في جمهورية جنوب السودان، مجلة الشؤون الافريقية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، المجلد الثالث، العدد12، اكتوبر2015.
5. دلال محمود السيد، متلازمة التدهور بحثا عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، مؤسسة الاهرام، عدد 208، ابريل 2017.
6. د. رامي عاشور، جنوب السودان من الانفصال الى التردي في الصراع الاثني، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، عدد 208، ابريل 2017.
7. رنا أبو عمرة، مأزق الخصوصية وعوامل الانهيار في مؤشر الدول الفاشلة، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، ابريل 2016.
8. عدنان كاظم جبار، مروة سامي جودة، تقييم مؤشرات الدولة الهشة، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر،2018.
9. د. فرج عبد الفتاح فرج، جنوب السودان: المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد51، يناير 2011.

10. محمد العقيد محمد، تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، مجلة قراءات افريقية، لندن، المنتدى الإسلامي، ابريل–يوليو 2011 .

11. محمد حسب الرسول، دولة جنوب السودان والامن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد411،أيار، 2013.

ج. شبكة الانترنت العالمية:

1. احمد علوبة، الأنماط الخمسة للدولة المأزوقة، شبكة الانترنت العالمية، موقع الاهرام المسائي، متوفر على الرابط:.www.massai.ahram.org.eg/newsQ/50/238577.aspx.

2. **أحمد فضل، التضخم والدولار يقيدانه.. اقتصاد السودان لا يزال تحت الصدمة، 2019/1/7، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني الاتي:**
https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2019/1/7/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A-2019.3-%D9%

3. **السودان يوقف نقل نفط جنوب السودان عبر أراضيه، BBCالعربية، في 8/حزيران/2013، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني:**
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/06/130608_sudan_oil_halt

4. برهام عبد المنعم، بدعم افريقي انطلاق اجتماعات لجنة ترسيم الحدود بين الخرطوم وجوبا، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84 –

5. بنود اتفاق نيفاشا، الموقع الاليكتروني:
http://www.presidency.gov.sd/uploads/%D8%A5%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84.pdf

6. جنوب السودان صفيح ساخن منذ الانفصال، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الأتي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/7/12/

7. غوتيريش يقدم 3 مقترحا بشأن بعثة (يونيسفا) في أبيي، 2019/10/24، الموقع الاليكتروني الاتي:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/%D8%BA%D9%88%D8%A

8. فرانسيس ميك، تداعي الإقتصاد ، وزيادة عائدات النفط ، بدون تقليل التضخم وإنعدام الأمن الغذائي، 13/أيلول/2018، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني الاتي:
http://mail.sudanile.com/index.php/.

9. محمد مصطفى جامع، اتفاق سلام جنوب السودان بعد 6 أشهر: هدوء نسبي والتمويل أبرز العقبات، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://www.noonpost.com/content/27259

10. نازك شمام، الخرطوم وجوبا يوقعان اتفاقيات تعاون لزيادة الإنتاج النفطي، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7/

11. محمد مصطفى جامع، اتفاق سلام جنوب السودان بعد 6 أشهر: هدوء نسبي والتمويل أبرز العقبات، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://www.noonpost.com/content/27259

12. Nina Elbagir, South Sudanese celebrate the birth of their nation, Archive,CNN,9/7/2011, Available at: http://edition.cnn.com/2011/WORLD/africa/07/09/sudan.new.nation/index.html

د. التقارير:

1. حرب جنوب السودان: متوالية التقسيم والانفصال، **سلسلة تقارير**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2016، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني:
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/su.htm

3. المراجع في اللغة الإنكليزية:

Documents:

1. African Union Archives, The Comprehensive Peace Agreement Between The Government of The Republic of The Sudan and The Sudan People's Liberation Movement/Sudan People's Liberation Army. Available at: https://peaceaccords.nd.edu/sites/default/files/accords/SudanCPA.pdf.

2. Sudan's oil fee demand forces South to consider new pipeline, - Sudan Tribune Plural news and views on Sudan.mht, http://www.sudantribune.com/Sudan-s-oil-fee-demand-forces,40018

3. Ted Dagne, The Republic of South Sudan: Opportunities and Challenges for Africa's Newest Country, **Congressional Research Service,** CRS report for congress, Sep.2011, Available at: www.crs.gov.

4. Zondo Sakala, South Suda_ Infrastructure Action Plan: A Program For Sustained Strong _Economy Growth , African **Development Bank Group**,Tunis,2013. https://www.afdb.org/sites/default/files/documents/projects-and-operations/south_sudan_infrastructure_action_plan_-_a_program_for_sustained_strong_economic_growth_-_full_report.pdf

الملاحق

(خارطة رقم-1-)

دولة جنوب السودان بعد الانفصال

المصدر: جوشوا كريز، الحدود المتنازع عليها: النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان، جنيف المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، تشرين الأول/2015، ص 10.

خارطة رقم-2-

توزيع الجماعات الاثنية في دولة جنوب السودان

المصدر: الصراع في جنوب السودان، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/83d8cc45-94dd-4fb3-b80c-cd17f5b820a2.

مخطط رقم-1-

ارتفاع معدلات التضخم

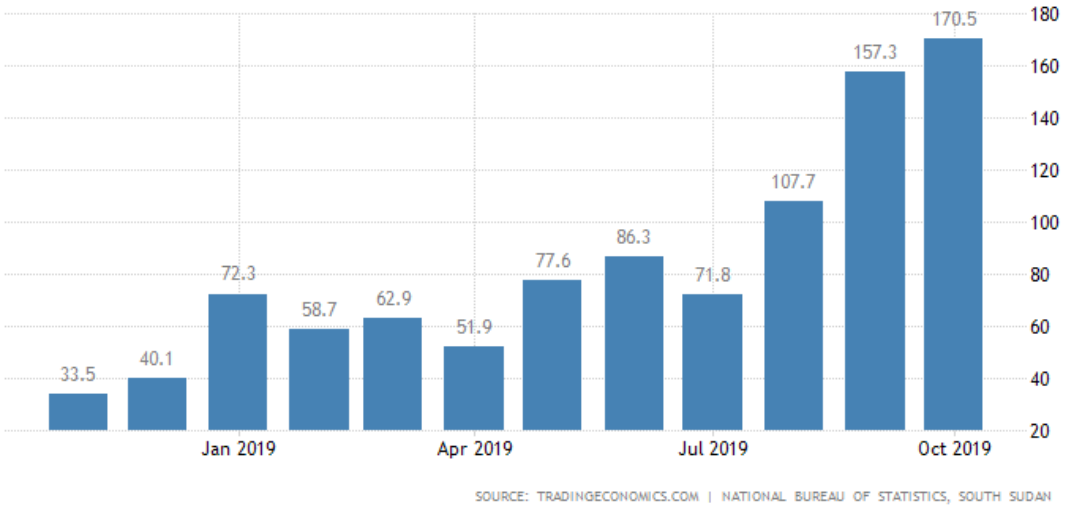

المصدر: Trading Economics.com, national Bureau of statistics ,south sudan,

https://tradingeconomics.com/south-sudan/inflation-cpi

جدول رقم-1-

مؤشر ارتفاع خط الفقر في دولة جنوب السودان

التاريخ	القيمة	تغير%
2016	82.3	%25.46
2015	%65.6	%19.6

Tikrit Journal For Political Sciences 17 (2019) 239-280

2014	%55.1	%9.98
2012	%50.1	%0.99
2009	%50.6	

المصدر: جنوب السودان – نسبة عدد الفقراء الحاليين عند خط الفقر الوطني، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني: https://ar.knoema.com/atlas/

Tikrit Journal For Political Sciences 17 (2019) 239-280

خارطة رقم –3–

الخط الحدودي الفاصل بين إقليم الشمال والجنوب

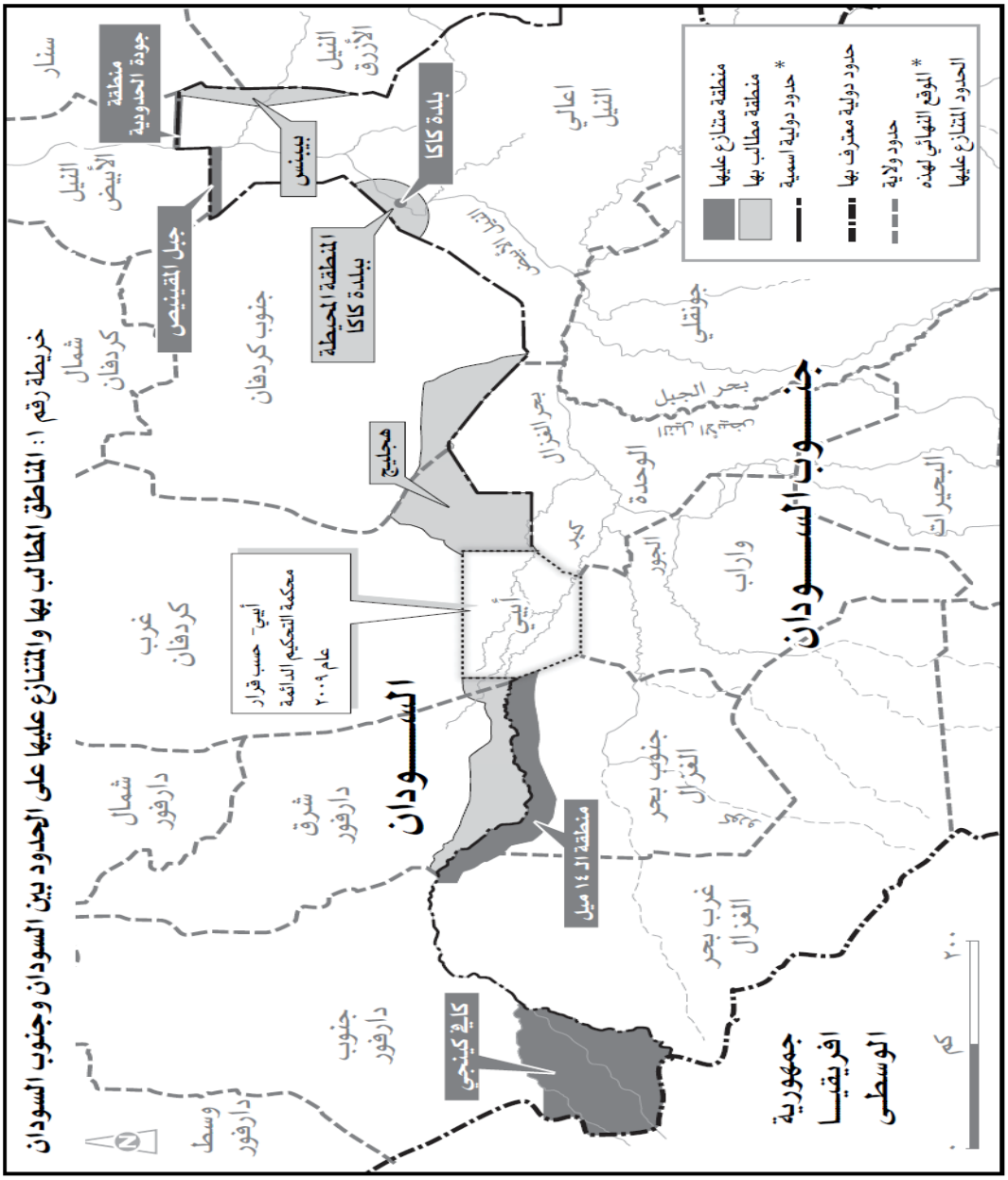

المصدر: جوشوا كريز، الحدود المتنازع عليها: النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان، جنيف المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، تشرين الأول/2015، ص12

Tikrit Journal For Political Sciences 17 (2019) 239-280

خارطة رقم-4-

المناطق المتنازع عليها بين إقليم الشمال والجنوب قبل وبعد الانفصال

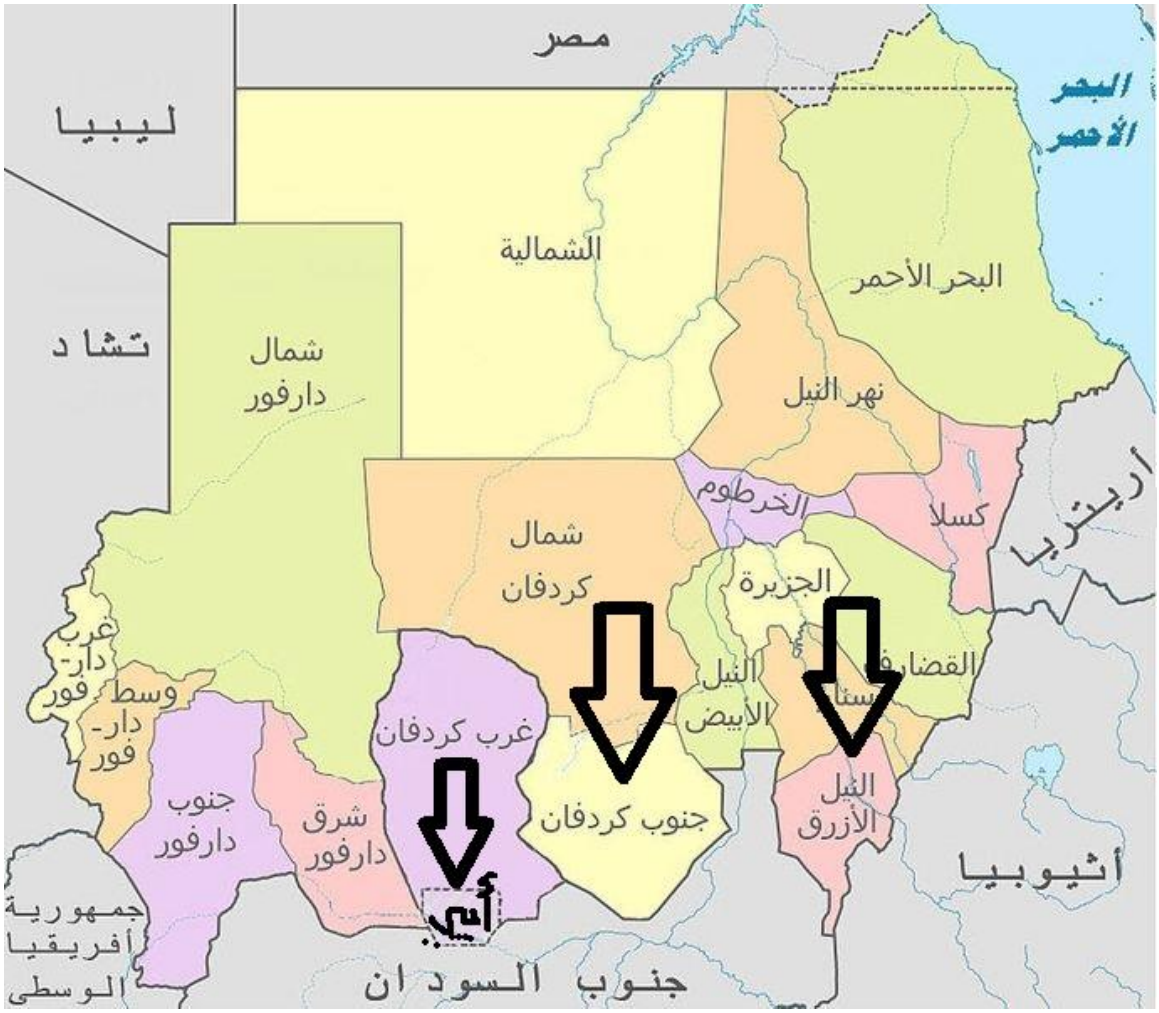

المصدر: موقع بيانات الخرائط، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني :

https://www.google.com/maps/place/%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8+%D9%83%D8%B1%D8%AF%D9%81%D8%A7%D9%86%D8%8C+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%E2%80%AD/@10.9042196,32.030879,7.25z/data=!4m5!3m4!1s0x16e5aa9272e82dc1:0x3a776c721373d0f3!8m

Tikrit Journal For Political Sciences 17 (2019) 239-280

خارطة رقم-5-

منطقة أبيي حسب قرار لجنة التحكيم الدولية

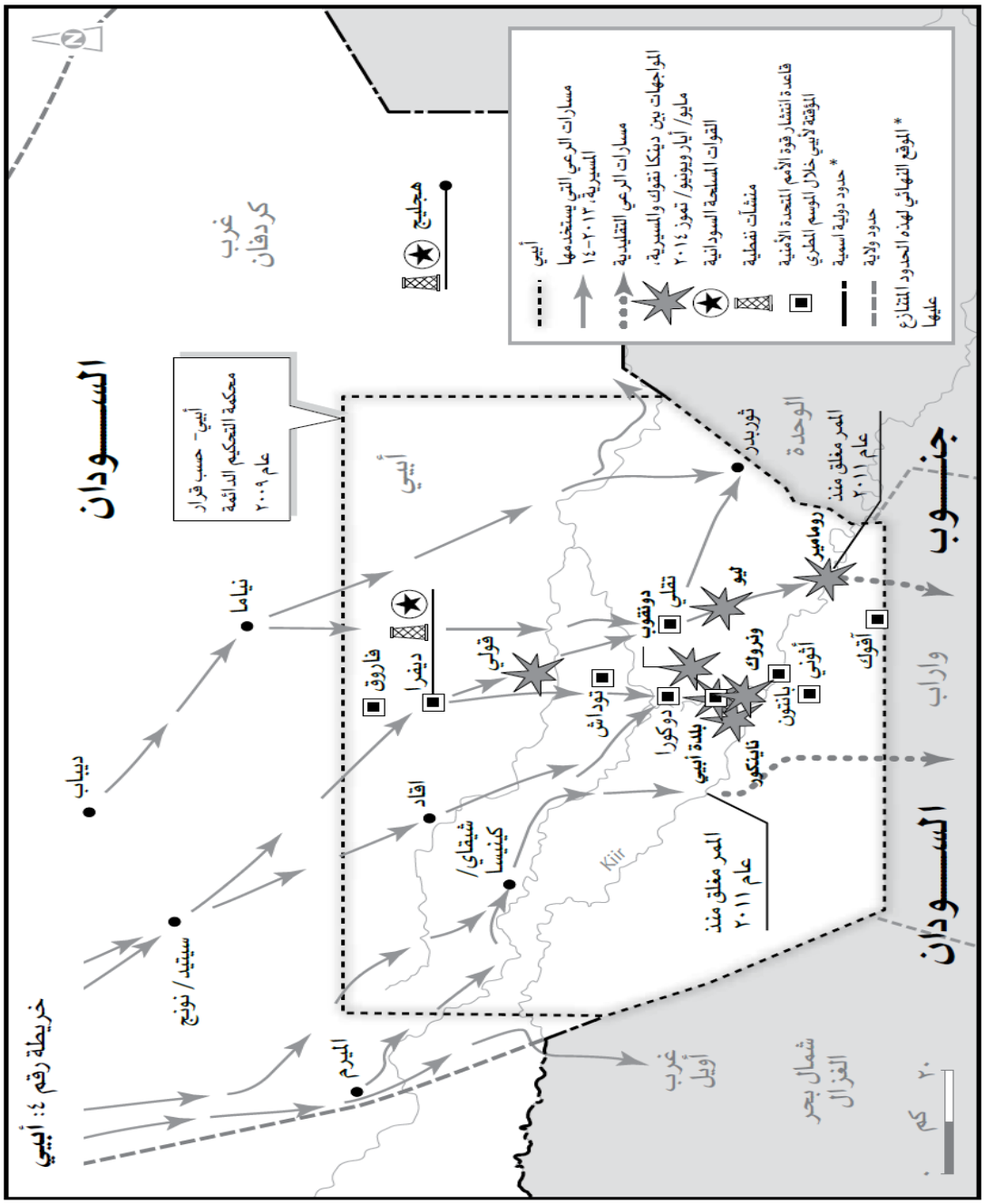

المصدر: جوشوا كريز، الحدود المتنازع عليها: النزاع المستمر حول الحدود بين السودان وجنوب السودان، جنيف المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، تشرين الأول/2015، ص41.خارطة رقم-6-

تصدير النفط الجنوبي عبر ميناء بورتسودان

المصدر: وزير النفل تأهيل حقول الوحدة يوليو المقبل، صحيفة مدارات اقتصادية الاليكترونية، 27\يونيو\2018، شبكة الانترنت العالمية، الموقع الاليكتروني:

http://www.madaratmedia.com/index.php/2017-01-29-08-19-45/1397-2018-06-27-06-36-41